

البناء

حماس... والمصالحة المصرية - القطرية

♦ راسم عبيدات

مقدمتها شعور قطر بأن استمرار تمسكها بدعم «الإخوان» واستغلالهم في تخريب العلاقات بين مصر والسعودية والإمارات وليبيا وتونس وسورية وفلسطين، سيؤدي إلى عزلها وتهيمش دورها عربياً وإقليمياً.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت بشكل ملموس فشل «الإخوان المسلمين» في القيادة بسبب سوء إدارتهم وفئوتهم وانغلاقهم وعدم اعترافهم بالآخر وانعدام قدرتهم على التعايش معه، حتى وصل بهم الأمر إلى محاولة إقصائه. وفي هذا الإطار أيضاً، رأت قطر أن استمرار العلاقة مع «الإخوان» من شأنه أن يزيد من خسارتها وعزلتها، وخصوصاً بعد فشل تجربتهم في مصر وتونس وليبيا وسورية.

إذا، لم تعد ورقة «الجماعة» صالحة للاستثمار السياسي، حيث أن «المعلم» الأميركي المالك للقرار، بدأ يغير سياسته تجاه سورية ومصر، على ضوء الصعود السوري وبقاء نظام الرئيس بشار الأسد. فأميركا لم تعد تضع رحيل الأسد شرطاً للحل السياسي في سورية، وباتت أقرب إلى القبول بالرؤية الروسية - الإيرانية - المصرية لهذا الحل. وأدرجت قطر، بدورها، من نتائجها وتمسكها بورقة «الإخوان» سيؤيدان إلى فقدان تأثيرها على أكثر من ساحة عربية، وتحديد الساحة الفلسطينية لجهة المصالحة والإعمار والنقود.

إن المصالحة المصرية - القطرية، وبغض النظر عن خلفياتها ومنطلقاتها، هي خطوة في الاتجاه الصحيح، وقد تساهم في بناء موقف عربي موحد، كما أنها ستتمكن مصر من التفرغ لترتيب أوضاعها الداخلية وتتيح لها الفرصة لاستعادة دورها العربي والإقليمي والدولي، بمعاونة خليجية. فالمصالحة تعني توقف قطر عن دعم «الإخوان» وتقييد حركة قادة الجماعة على أراضيها، وأولى بشأنها هذه المصالحة، تغيير نبرة قناة «الجزيرة» ومصطلحاتها، فبعد أن كانت تصفه، عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، بـ«قائد الانقلاب العسكري»، ثم عقب انتخابه بأنه «أول رئيس منتخب بعد الانقلاب»، أصبحت القناة تسمي الرئيس المصري «الرئيس السيسي».

واضح أنّ نقطة الافتراق الرئيسية بين محوري مصر - السعودية والإمارات، والمحور القطري - التركي، المتمثل بـ«الإخوان المسلمين»، قد تمّ التغلب عليها، وخصوصاً لجهة العلاقة المصرية - القطرية، وترميم العلاقات الخليجية - الخليجية. وقد لعبت كل من السعودية والإمارات والبحرين والكويط دوراً هاماً في تسوية هذه القضية التي كانت سبباً في عدم تطبيع العلاقات الخليجية - الخليجية، حيث سحبت السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي سفراءها من الدوحة، احتجاجاً على السياسة القطرية الداعمة والخاصة بـ«الإخوان»، وكذلك عمليات التحريض التي قادتها وتقودها قناة «الجزيرة» القطرية ضد السعودية والإمارات تحديداً، وقد اتخذت الأخيرة إجراءات قاسية ضد جماعة «الإخوان المسلمين» حلقة قطر، حيث اعتبرت خارجة عن القانون وصنفتها «إرهابية»، في سابقة عربية، وطال هذا التصنيف كل الجمعيات والمؤسسات المرتبطة بها في الخارج.

كذلك كانت العلاقات القطرية - المصرية سيئة جداً بسبب دعم قطر لـ«الإخوان» وقيادتها حملة تحريض ضد النظام المصري واحتران الدوحة الجماعة وقادتها الفارين من مصر ومذهب المال والسلاح.

إن المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، جعلت هذين المحورين يلتقيان مجدداً، بعد أن أدرك الجميع أنّ «الجماعة» لها مصالح وأجندات تتناقض مع المصالح العربية، وأنّ جل اهتمامها هو السيطرة على الحكم في العالم العربي، بما يخدم مشاريعها ومصالحها، وليس مصلحة الأمة العربية. من هنا مارست السعودية والإمارات ضغوطاً على قطر من أجل تجاوز ورقة «الإخوان» وتحقيق المصالحة الخليجية - الخليجية والمصالحة القطرية - المصرية.

هذه المصالحات العربية أمثلتها مجموعة من العوامل، وفي

من يريد «فرملة» الحوار بين حزب الله و«المستقبل»؟

♦ د. وافي ابراهيم

تُبدى مراكز المعلومات، المتعددة المصادر، قلقاً موضوعياً على فاعلية الحوار المنطلق بين حزب الله وبتيار المستقبل، لبروز سلسلة مؤشرات سلبية من مواقع لها أوزان دولية وإقليمية، وتذهب في مجملها نحو واحد من أمرين: إما نسف الحوار من أساسه أو الاعتراض على توقيته.

وفي بالمقابل، هناك تيار مؤيد للحوار لكنه يتخوف من تداعيات أي فشل له على صعيد رفع منسوب الاحتقان السنّي الشعبي.

ينحصر رافضو الحوار ضمن فريقين: المهيمنون على المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، والحركات السلفية التكفيرية، ما يثير استغراب المتابعين لاجتماع هذين العنصرين اللذين يفترض أنهما متناقضان. ولزيم من التوضيح، فإنّ المحكمة الدولية هي نتاج أميركي - فرنسي، بتمول إيمي - لبناني، وسيطر الغرب على مجرياتها، باعتبار كل الهيئات المتتابعة، وقد فقدت صدقيتها القضائية بعدما أطلقت أربع اتهامات متعاقبة لأربع جهات مختلفة. فبدأت باتهام أطراف فلسطينية وبرتالية، ثم اتهمت تكفيريين وبرتاليين، كذلك فعلت مع ضباط أمنيين لبنانيين وجهات سورية وبرتاليين، إلى أن اتهمت أشخاصاً قالت إنهم ينتمون إلى حزب الله.

والطريف أنّ المحكمة، ومنذ تأسيسها، لا تتحرك إلا بإشارة الاحتقان السنّي الشعبي ومواقف أزماته، والدليل أنه ما كادت جلسة افتتاح الحوار تختتم بين حزب الله و«المستقبل»، حتى سرّبت أجهزة في المحكمة شائعة عن احتمال تورّط أحد نواب الحزب في اغتيال الحريري، ودليلها المزعم وجود رقم هاتفه الخليوي على الهاتف الخاص بأحد المسؤولين الأمنيين في حزب الله والمتهم بالاغتيال وهو مصطفى بدر الدين. أغريب أنّ يكون لثابت في حزب الله علاقة بأحد القيادات العسكرية المرموقة في حزبه؛ هذا ما يؤكد أنّ الاتهام ليس بريئاً ولا قانونياً بل يستهدف رفع منسوب الاحتقان المذهبي، بما يلجم الحوار بين الجانبين.

فمن هي الجهات صاحبة المصلحة في تعطيل؟ يُستبعد أنّ تكون واشنطن، لأنها لو لم تكن موافقة لما التام الحوار، ويرجح أنّ تكون مصادر فرنسية هي التي تقف وراء هذا التسريب، باعتبار أنّ باريس تضغط من أجل انتخاب رئيس لبناني موافق لها على قاعدة سحب المرشح الأوفر حظاً وهو العماد ميشال عون، وتقوم خططها على أساس أنّ الشائعات تُضعف حزب الله وقد تكسر من حدة تأييده لحليفه عون فيقبل بالخيار الفرنسي.

وبالعودة إلى السياسات السعودية المعتمدة في المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي، نلاحظ أنّها رفعت شعار «الأمة الإسلامية» في وجه الخط القومي وعبد الناصر والشوعيين، وعندما تراجع عبد الناصر وسقطت الشيوعية، رفعت سلاح المذهبية في وجه الصعود الإيراني وأسست للاحتقان السنّي الشعبي، عبر تأسيس مئات المحطات التلفزيونية التي تعمل، من خلال برامجها ونشرات أخبارها، على تعميق الخلافات المذهبية والطائفية ونشر العرقية، ما يوحي بأن مصدر الشائعة عن دور نائب في حزب الله في الاغتيال فرنسي - سعودي بريء، بموافقة أميركية، حشر حزب الله وفرض تنازلات عليه والتأثير على نفوذ اللبناني والسوري والعراقي والبحراني. نعم هذا هو الثمن الذي يطلبه المحور الفرنسي - السعودي لإقتال المحكمة الدولية، أو جعلها تعتبر القضية «ميؤوساً منها» أما السلفيون التكفيريون فيعرفون أنّ أحد أهداف الحوار وإعادة تيار المستقبل إلى بيئته الحاضرة، التي أصبحت تناصر حالياً القوى السلفية التكفيرية، لذلك تستعد الأخيرة لتنفيذ عمليات إرهابية في شمالي البلاد وشرقي البقاع في عرسال ورأس بعلبك والقناع ومخيم عين الحلوة وأنحاء أخرى، بهدف تدمير الاتجاه التصالحي أو كبح جماحه على الأقل، فالهم بالنسبة إلى التكفيريين هو الإبقاء على بيئتهم الحاضرة مستنفرة في وجه الشيعة لاستمرار تأييد الناس لهم، من هنا يُعتقد بأن هؤلاء يعملون يشتي الوسائل لتعطيل الحوار.

ويخشى أمنيون لبنانيون استغلال قوى التكفير فترة الأعياد لشن هجمات على طرابلس وصيدا وبعض أنحاء بيروت (وهي مناطق ذات غالبية سنية)، وعلى بعض المخيمات الفلسطينية وخيماته النازحين السوريين. إنّ وقوع أي حادث أمني بين حزب الله وأطراف سنية سينعكس بسرعة على الوضع اللبناني ويسبب تدهوراً في العلاقات الاجتماعية بين اللبنانيين وقد يعيدنا إلى مرحلة ما قبل المربع الأول.

ونسال ببراءة أيضاً، من هي الجهات التي تقف وراء التكفيريين؟ ألم يسبق لوزير خارجية أميركا جون كيري ونائب الرئيس الأميركي جو بايدن أنّ اتهما تركيا بدعم التكفيريين بالمال والسلاح والحدود المفتوحة والتخفية العسكرية؟ الا يكفي هذا الأمر لثبات علاقة التكفيريين بالقوى السعودية - القطرية وبتكرار التي ترد تعطيل الحوار بين حزب الله و«المستقبل»؟

هناك من يعتقد بوجود أجندة في «المستقبل» لا تريد الحوار وتستند إلى قوى فرنسية تزودها بمعلومات تلحق ضرراً بمجرياتهما، ورأس هذا التيار موجود في السعودية وهو وزير خارجيتها سعود الفيصل ومدنيه في لبنان هو رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، وهناك إحساس في لبنان بأنّ الرطلين متعاهدان ومتربطان على نسف أمور لا تنسجم مع تطالعتهما التصعيدية وهما يشكلان صقور الاحتقان السنّي، والدليل أنّ السنيورة قال ببحث أنّ الحوار «هدف توسيع المساحة التي تعمل عليها سيادة الدولة». قال ذلك ببحث للمسّ بحرية الحركة لسلاح حزب الله. هذا السلاح الذي أصبح وطنياً ولم يعد في الإمكان عقد أي صيغة تسوية عليه لأنّ وظائفه باتت إقليمية أيضاً.

هناك إذا نقطتان غير مطروحتين حالياً للنقاش هما سلاح الحزب المرتبط بالصراع العربي - الإسرائيلي، ودوره في سورية فهو يشكل طرفاً أساسياً في الدفاع عنها في وجه التكفيريين والأتراك.

أما ملف الرئاسة في لبنان فمرتبط بمفاوضات الإقليم. لذلك فإنّ الشائعات «المشيطة» لدور الحزب والهجمات المحتملة للتكفيريين، إنما هي وسائل ليست بعيدة عن الدور الفرنسي - السعودي، وربما الأميركي، لاستنزاف الدور الإقليمي للحزب، ومنع تخفيف منسوب الاحتقان المذهبي في المنطقة قبل التوصل إلى اتفاقات إقليمية. وكما رأينا، فإنّ المحكمة الدولية أداة سياسية في وجه الحلف الذي يضم إيران وسورية وحزب الله، إلى جانب القوى التكفيرية التي تلعب دور مفجر الوضع المذهبي والطائفي في المنطقة.

وأخيراً، فإنّ لبنان على كُف عفريت، وخصه في قدرة قواه على التحرز من اللعبة التكفيرية - الغربية. فهل هذا ممكن؟ الأيام المقبلة ستجيبنا، وإن كانت المؤشرات تنحو منحى سلبياً.

عرض الأوضاع مع هل و بلا مبلي

سلام: استمرار الشغور إضعاف للوطن

و حوار «المستقبل» وحزب الله إنجاز سياسي كبير



سلام مستقبلاً بلامبلي

جدّد رئيس الحكومة تمام سلام الدعوة إلى انتخاب رئيس للجمهورية. أملاً أن يشكل الحوار الذي بدأ بين تيار المستقبل وحزب الله مدخلاً لإنهاء الشغور الرئاسي.

وقال سلام خلال حفل استقبال أقيم في السراي الحكومية بمناسبة الأعياد: «إن العمل المؤسسي في نظامنا الديمقراطي يشوبه ظل كبير يتمثل في الشغور الذي يطال المؤسسة الأولى وهي رئاسة الجمهورية. وهنا لا أفوت مناسبة إلا وأكرر مطالبتي بانتخاب رئيس جديد للجمهورية. هذا الطلب هو مسؤوليتنا جميعاً إذا ما أردنا لوطننا أن ينمو ويستمر ويزدهر».

وأضاف: «إن استمرار الشغور الرئاسي يشكل عائقاً للوطن وينذر بشكل كبير علينا جميعاً. لذلك فلا أحد يستطيع أن يتصلب ويقول أنه غير معني».

وتطرق رئيس الحكومة إلى الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله الذي وصفه بأنه «تطور سياسي كبير»، معتبراً «أن الحوار القائم بين قوتين رئاسيتين سياسيتين في هذا البلد بريء وتدعيم مدخلاً لتذليل العقبات أمام إجراء هذا الاستحقاق الرئاسي لتتكامل المؤسسات الدستورية وتنمى في تعزيز مسيرة لبنان».

وتابع سلام: «وسط ما تشهد المنطقة ولولها وشعوبها من نزاعات ودمار وعنف، لا بد أنّ نقول إننا في لبنان تمكنا، ولله الحمد، أن نحقق وضعاً أمنياً متقدماً يكفل للمواطن اللبناني أن يتحرك ويتنقل في الحد الأدنى من الأمن والأمان، ولكنه يعود في الدرجة الأولى إلى تفهم كل اللبنانيين أنّ لبنان لا يمكن أن يكون، بأي فئة من فئاته وأي مكون من مكوناتها، إلا كجماهيرية، حاضناً للعنف أو للإرهاب. هذا أمر تمّ حسسه ونحن اليوم في موقع أفضل بكثير مما كنا عليه منذ فترة».

وأما في شأن قضية العسكريين المخطوفين، فأشار إلى «غصة» تشعر بها بوجود عسكريين أبطال من أبنائنا محتجزين بين أيدي الإرهاب وما يتعرضون له من تهديد، لافتاً إلى «أنّ هذا الموضوع الذي يكثر من الكلام والتدخل والتدخل وذهب إلى أمتعة غير مفيدة»، مؤكداً «أننا لن نحفل».

وقبل عشرة أيام، كما تناولنا الخطوات التي يجب أن تتخذ من أجل تأمين استجابة دولية مناسبة وكافية لهذه الخطة. وأخيراً رحبت بالمبادرات الجارية بما يتعلق بالحوار بين الأطراف السياسية في لبنان، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي بين تيار المستقبل وحزب الله برعاية رئيس مجلس النواب».

وتابع بلامبلي: «لا شك عندنا الوحدة والاستقرار في هذه الأوقات الصعبة في لبنان، ونأمل أن تساهم هذه الخطوة في حل المشاكل وملء الشغور في مقرّ رئاسة الجمهورية».

والتقى الرئيس سلام وفد نواب كتلة المستقبل في البقاع ضمن النوواب: عاصم عراجي، جمال الجراح، أمين وهبي وزياد القادري، بحث معه الأوضاع العامة في بلدة عرسال وأمل القادري «أن يكون هناك توازن بين الإجراءات الأمنية التي يقوم بها الجيش بين البلدة وجردها وبين المصالح الحيوية لأبناء عرسال».

وكان رئيس الحكومة استقبل نائب الرئيس العراقي للمصالحة علاوي وعرض معه الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة. ومن زوار السراي: وفد من بلدة عرسال برئاسة المختار علي الحجري، سفير لبنان في السعودية عبد الستار عيسى، سفير لبنان في الولايات المتحدة كرم، والمدير العام لأمن الدولة اللواء جورج قرعة.

ولن تشعر بالارتياح إلا بتحريك هؤلاء العسكريين وإعادةهم إلى عائلاتهم مرفوعي الرؤوس. ونأمل أن نتوصل إلى نتيجة مرضية وهي شيء يفرح كرب أهالي العسكريين وكل اللبنانيين فيكون بذلك العيد الحقيقي».

وختم سلام: «نحن رؤوسنا مرفوعة وكرامتنا محفوظة أولاً وآخراً، لأن هؤلاء العسكريين هم جزء من مؤسساتنا الأمنية الكبيرة التي هي محل ثقة وتدعيم وموازرة منا جميعاً من دون أي تردّد في ظل ما شرت إليه من أنّ في لبنان ليس هناك بيئة حاضنة للعنف والإرهاب».

والتقى الرئيس سلام وفد نواب كتلة المستقبل في البقاع ضمن النوواب: عاصم عراجي، جمال الجراح، أمين وهبي وزياد القادري، بحث معه الأوضاع العامة في بلدة عرسال وأمل القادري «أن يكون هناك توازن بين الإجراءات الأمنية التي يقوم بها الجيش بين البلدة وجردها وبين المصالح الحيوية لأبناء عرسال».

وكان رئيس الحكومة استقبل نائب الرئيس العراقي للمصالحة علاوي وعرض معه الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة. ومن زوار السراي: وفد من بلدة عرسال برئاسة المختار علي الحجري، سفير لبنان في السعودية عبد الستار عيسى، سفير لبنان في الولايات المتحدة كرم، والمدير العام لأمن الدولة اللواء جورج قرعة.

خفايا

استغربت أوساط سياسية موقف رئيس كتلة المستقبل النيابية فؤاد السنيورة الذي وصف صورة العدو ضد الفلسطينيين بأنها «نمطية»، محاولاً تجميل هذه الصورة من خلال حثّه المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 على المشاركة الواسعة في انتخابات «الكنيست الإسرائيلي» المقبلة، بذريعة إظهار أنّ الفلسطيني يريد السلام، إلا أنّ الأوساط رأّت في هذه الدعوة رغبة من السنيورة في محو الصورة النمطية للعدو وإظهار صورة أخرى هي «ديمقراطية» هذا العدو.

كما جرى إغلاق قناة «الجزيرة مباشر مصر» التحريضية. بالإضافة إلى ما ذكرنا، فإنّ المصالحة ستعبد مصر إلى لعب دور بارز، مع دول عربية أخرى، في الصراع العربي - الإسرائيلي، الذي يراهن على انقراض عقد النظام الرسمى العربي. فالموقف العربي الموحد قد يشكل عاملاً ضاعطاً على أطراف الصراع والانقسام في الساحة الفلسطينية (فتح وحماس) لاتخاذ خطوات عملية من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق مصالحة وطنية.

أما على صعيد قطاع غزة، فنحن نعلم أنّ جزءاً كبيراً من الأزمة بين «حماس» ومصر، مرتبط بالعلاقة التنظيمية والسياسية بين «حماس» و«الإخوان» المسلمين، ما أدى إلى توتر ليس في العلاقات «الحمساوية» - المصرية فقط، بل المصرية - الفلسطينية ككل. لذلك فإنّ إنجاز المصالحة من شأنه أن يعكس إيجاباً على الفلسطينيين في غزة، لجهة فتح معبر رفح البري واستئناف إدخال مواد البناء الخاصة بالمشاريع القطرية إلى القطاع حسب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين والتي توقفت مع إغلاق المعبر على خلفية الأحداث في سيناء. يُذكر أنّ قطر تعهدت بدفع مبلغ مليار دولار في مؤتمر إعمار قطاع غزة، لذلك سيكون لها دور مهم ومبارك في ذلك.

وعليه فإنّ لهذه المصالحة أثر إيجابي كبير، بحيث تخفف من حدة الاحتقان وعدم الثقة بين النظام المصري وحركة حماس، وقد تمارس قطر ضغوطاً على الحركة في الدوحة من أجل تصحيح العلاقة بينهما، وهذا ما يهيئ الأجواء لاتخاذ السلطة الفلسطينية خطوات جديدة لاهتمام بالأوضاع المعيشية لشعبها في غزة، وخصوصاً أنّ الأموال التي جرى التعمد في مؤتمر القاهرة بدفعها، لم يصل منها سوى القليل القليل. يبقى على حماس، على ضوء المصالحة المصرية - القطرية، مراجعة وتقييم سياساتها وعلاقتها جدياً، مع حركة الإخوان المسلمين، وتخليق مصالح الوطن والشعب على الأيدولوجيا، والاستجد نفسها في عزلة.

بين السيئ والأسوأ والأكثر سوءاً

نسخ لقرارات وإساءات تلك الدول بلا تردّد ولا استثناء. كما أنّ الدول العربية التي كانت تسمّي نفسها دولاً تقدمية متتورة ومحسوبة على التيار الذي يسمى إلى تكريس العمل العربي المشترك، لذات بالصمت واتسمت مواقفها بالجبن وتواتر وجوه مسؤوليها خلف رمال السعودية وقطر وبعثة منظمة أميركا في ما يسمونه مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الانكفاء السياسي والعملائي وعدم القدرة على اتخاذ موقف واضح ومدد ومسؤول، عندما قرّرت دول المنظمة الأميركية تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية.

بيد أنّ الحديث سيطول، كلما استطرّد في التوصيف أو تسليط الضوء على الجوانب التي أدت إلى ما آلت إليه أحوال الجامعة العربية في زمن التخالذ العربي والانزهاية المشبوهة.

ما يزيد الوصول إليه هو أنّ هذه السيناريوات والكفزازات الدراماتيكية العربية باتجاه استفاد سورية، دفعت الكثيرين من كانوا يؤمنون بالوحدة العربية أو بمستقبل مختلف ومتجدد ومتطور ومعاصر للأمة العربية إلى الانكفاء نحو سورية، انطلاقاً من قاعدة أنّ ما يؤمن بالعروبة والوحدة العربية ينبغي أن يهتم بتحسين سورية، ومن يؤمن بالإسلام والتمسح وبالتعددية السفسائية لمجتمع عربي عريق ينبغي أن يحافظ على سورية وأن يدافع عنها. نعم أخذتنا المؤامرة وموقف العريان نحو سوريّتنا وقتد أجراس العودة إلى الأصول والقواعد والركائز التي تشكلها سورية كحاضنة صلبة للعروبة والتنوع والانتماء والهوية والمقاومة التي لا تزال صامدة في وجه المشروع الصهيوني الذي يجري تنفيذه بسواعد عربية، بهدف تخريب سورية وإسقاط نظامها الحريص على العروبة وعلى الإسلام... للحديث صلة.

بري التقى علاوي والخازن والسفير المصري زايد: لتجنب لبنان كل أشكال التوتر في المنطقة



بري وعلاوي خلال لقائهما في عين التينة

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري مع زواره في عين التينة، الأوضاع والتطورات في لبنان والمنطقة، واستقبل أمس نائب الرئيس العراقي للمصالحة علاوي، ثم التقى السفير المصري محمد بدر الدين زايد، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان. وقال زايد بعد اللقاء: «نقلت إلى دولة الرئيس بري بيان وزير الخارجية المصري سامح شكري الذي صدر في هذه اللحظة بالتزام من هذا اللقاء. هذا البيان يربح ويدعو بقوة إلى دعم جهود الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله. كما يدعو إلى ضرورة أن تتوافق القوى السياسية اللبنانية، وأن تنتهي حالة عدم الاستقرار الراهنة وتنتهي هذه المرحلة من الفراغ الرئاسي، مؤكداً أهمية لبنان ودوره الحيوي في استقرار المنطقة، وأنه يجب أن يتجنب كل أشكال التوترات التي تسود المنطقة».

ثم استقبل بري رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن الذي أشار إلى أنه تتناول مع رئيس المجلس «المستجدات وكل الأمور التي تتعلق بالاستحقاق الرئاسي وبالحوار الذي انطلق من عين التينة والحوار المرتقب بين العماد ميشال عون ورئيس القوات اللبنانية سمير جعجع». وقال: «أثنى دولته على الدور الإيجابي الذي قمت به في هذا المجال